كتاب «الامتاع والمؤانسة»

أتحدث إلى القراء عن طرفة من أثمن طرائف الأدب القديم يُعدّ ظهورها فى هذا العصر من خير ما أثمرت المطابع المصرية من كتب الأدب الرفيع ، كما يعد الاتجاه إلى نشرها من أحسن ما وفقت إلى التفكير فيه لجنة التأليف والترجمة والنشر ، على كثرة ما وفقت إليه فى تفكيرها . وتلك الطرفة النفيسة هى كتاب : « الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى » .

وإنك لتقرأ هذا الكتاب من أوله إلى آخره ، فيملأ نفسك روعة ، قبل أن يروعك أدب مؤلفه الفذّ بما تراه فيه من براعة الحسن فى جودة طبعه ، ودقة تصحيحه ، وصدق النظر فيه ، وكمال العناية بكل لفظ من ألفاظه .

وقد قرأت الجزء الأول من هذا الكتاب ، وكنت قد اطلعت على عدة صفحات من نسخته الأصلية المأخوذة بالتصوير الشمسى المحفوظة بدار الكتب المصرية ، وهى النسخة الوحيدة لهذا الجزء رغبة فى تتميم بعض البحوث عن مؤلفه أبى حيان التوحيدى ، وإذا بى أرى جميع سطورها مغمورة بالتصحيف والتحريف ، والنقص والزيادة ؛ فلا يهتدى السارى فى ظلمات هذه النسخة إلا بمصباح قوى من الأدب القويم ، والذوق السليم ، والمران الطويل ، والصبر الذى لا يعرف الضجر .

وقد بعثنى على تناول الكتاب من هذه الناحية مقالان قرأتهما فى مجلة الرسالة للدكتورين زكى مبارك وبشر فارس تقاضيا فيهما كل التقاضى عما مُلئت به صحفه من حُسن وإحسان رائعين ، وأغفلا كل الإغفال تلك الجهود القوية الملموسة فى كل ناحية من نواحيه ، وشُغلا بعدة كلمات تافهة قد تسقطاها فى هذا الكتاب ، زاعمين فى بعضها زعماً لم يؤيده الواقع فى شىء أن مصححيه الفاضلين قد فاتهما تصحيحه أو شرحه ، وفى البعض الآخر منها أنهما قد صحاه تصحيحاً أو شرحاه شرحاً لا يلائم الصواب .

وقبل أن أتحدث إلى القراء عن هذين المقالين أريد أن أنبههما وأمثالهما من النقاد إلى أنه لا ينبغى أن ينشر فى الصحف فى نقد أى كتاب إلا ما يتعلق بقيمته الفنية ومنزلته بين أشباهه من الكتب ، والمميزات التى تميز بها عن غيره من المؤلفات فى فنه ، وما كان يفقد هذا الفن لو أن هذا الكتاب لم ينشر ، والفائدة التى تعود على القارىء من قراءته ، ثم الحديث عن مؤلفه ومنزلته بين أشباهه من علماء هذا الفن ، والباعث له على تأليف هذا الكتاب ؛ وما إلى ذلك من الأمور التى تعنى جمهور القراء عامة دون فرد أو أفراد

أما تلك الأمور التصحيحية التى تعتبر من جزئيات الجزئيات والتى لا يعنى بها غير مصحح الكتاب وحده دون غيره من القراء ، فإن نشرها فى الصحف ليس مما تقتضيه المقلية العلمية

وذلك كأن يذكر الناقد كلمة محرفة — فى زعمه — بين ملايين من الكلمات الصحيحة ، أو حرفاً معجما حقه الإهمال ، أو مهملاً حقه الإعجام بين ملايين الحروف التى رُوعِىَ إعجامها وإهمالها ، أو نقطة فى موضع شولة ، أو العكس ، أو قوسين وضما موضع خطين ، أو خطين وضما موضع قوسين ، أو تفسير كلمة قد استظهره مصحح الكتاب ، ثم بدا للناقد تفسير آخر ، فإن أمثال هذه الملاحظات لا تساوى ما يبذل فيها من ورق ومداد . وأيضاً فإنه لا يمكن قراء هذه الملاحظات فى الصحف معرفة صوابها من خطئها ، ولا تمييز حقها من باطلها ، إذ لا يمكن ذلك إلا بقراءة الملاحظة ، ثم مطالعة موضعها فى الكتاب وأصله معاً حتى يتبين للقارئ صواب النقد من خطئه ، ولا يتأتى ذلك لقراء الصحف غالباً كما هو معروف

وأولى بهذا الصنف من النقاد أن يبعثوا بجميع ملاحظاتهم التى من هذا النوع إلى مصحح الكتاب ليدرسها ثم يستدركها فى الطبعة الثانية إن كانت مما يستحق الاستدراك ، كما فعل الأستاذ محمد كرد على بك فى ملاحظاته على الكتاب الذى نحن بصدده ، فإنه بعث بها جميعها إلى الأستاذ أحمد أمين مختتمةً بعبارات الإعجاب والتقدير والشكر ، وقد نشرها الأستاذ أمين

فى آخر الجزء الأول من هذا الكتاب مقدّمةً بالشكر الجزيل والثناء الجميل على صاحبه

وبعد ، فالمطلع على هذا النقد اطلاعاً منصفاً يرى أنه ـ على طوله واتساع كاتبه فى شرحه وتبرير ما فيه من الملاحظات ـ يرجع فى جملته إلى اختلاف وجهتى النظر بين المصحح والناقد ، والتباين فى ذوقيهما أكثر مما يرجع إلى حقائق علمية أو نصوص ثابتة ، ولا يعترض بنظر على نظر ولا بذوق على ذوق

ومن أمثلة ذلك ما أطال به الدكتور بشر فى مقاله من ذكر شولات ونقط ، وما إلى ذلك مما يسميه أرباب الطباعة بالترقيم وضعت فى غير مواضعها من عبارات الكتاب كما زعم ، وقد استغرق منه هذا الإحصاء قرابة نصف صفحة من مقاله ؛ ولم يدر أن هذا الترقيم إنما يمليه الذوق وحده ، ولا يرجع وضعه إلى قواعد ثابتة إلا فى رسم العلامات ؛ فربما قرأت عدة عبارات فتفهم أن بعضها متصل ببعض ، فتضع بينها شولات ؛ ثم يقرؤها آخر فيفهم أن بينها اتصالاً من ناحية وانفصالاً من أخرى فيضع شولة منقوطة وهكذا ، وكلا الفهمين صحيح لا يعترض بأحدهما على الآخر

وقلّما رأيت مصححاً قرأ صفحة ووضع هذه الفواصل بين عباراتها حسب ذوقه فى فهم الكلام ، ثم عرضتُ على آخر بعده فوافقه على ذلك ؛ بل لا بد أن يجرى قلمه فى هذه العلامات بالمحو والإثبات حسب ذوقه هو أيضاً ؛ وكذلك لو عرضت هذه الصفحة على ثالث ورابع

وأشهد لقد حسدت الدكتور بشر أشد الحسد على ما منحه الله من اتساع الزمن ورحابة الصدر وقوة الصبر وطول البال حتى استطاع أن يفرغ لتسقّط هذه العلامات التافهة الضئيلة والتقاطها من كتاب كهذا فيه الألوف منها

ومن هذه الأمثلة أيضاً ما سماه (تباعداً عن سياق النص) فى عبارة أوردها من كلام المؤلف يخاطب الوزير أبا عبدالله العارض قال (أى التوحيدى) : « فقلتُ قبلُ : كلُّ شىء أُريدُ أن أجاب إليه يكون ناصرى » الخ . وقد فهم مصححا الكتاب من هذه العبارة أن التوحيدى يريد من الوزير أن يجيبه إلى كل شىء يريده ، ليكون ذلك معيناً له وناصراً على ما يريده الوزير من الإمتاع والمؤانسة بمجلس التوحيدى ؛ وقد ضبطا تلك العبارة على هذا الوجه تبعاً لما فهماه منها ، وهو فهم صحيح لا غبار عليه ولا مطعن فيه

وقد رأى الناقد أن تُضبط العبارة هكذا : « فقلتُ قبلَ كلِّ شىء أريد أن أجاب إليه » الخ فاهماً أن أبا حيان يريد إلى الوزير أن يجيبه إلى شىء واحد قبل إمتاعه ومؤانسته ، وهو فهم صحيح أيضاً مع شىء من الضعف ، ولا يُعترَض بفهم على فهم كما قدمنا

وإذا بحثنا كلا الفهمين وأردنا الترجيح بينهما وجدنا أن الفهم الأول أليق بحال أبى حيان مع الوزير أبى عبد الله كما يتبين ذلك من ثنايا كتابه

وأيضاً فلا شك فى أن إرادة أبي حيان من الوزير أن يجيبه إلى كل شىء يريده خير من أن يريد منه الإجابة إلى شىء واحد.

ومنها ما سماه : (تجافيا عن أسلوب الكتاب) وما أكثر الأسماء لديه وأقربها إلى قلمه ! وذلك أنه رأى عبارة من عبارات الكتاب مختتمة بكلمة : (تُجِدُّها) وبعدها عبارة أخرى مختتمة بكلمة : (تَمُدُّها)

هكذا ضبط المصححان الفاضلان هاتين الكلمتين

وقد رأى حضرة الناقد أن الأفضل فى ضبط الكلمة الأخيرة (تُجِدُّها) بضم التاء وكسر الميم ، معلّلاً ذلك بأن الازدواج الذى التزمه المؤلف فى كتابه لا يتم إلا بالتوافق التام بين (تجِدُّها) و (تُجِدها) فى جميع الحركات

ولو تفضل حضرته فألم إلماماً يسيراً بقواعد السجع والازدواج فى فن البديع ، لرأى أنهما يتمان على أكمل وجه وأحسنه بدون هذا التطابق الدقيق فى جميع الحركات والحروف ، والتزام الدقة فى ذلك يُعدُّ من لزوم ما لا يلزم ، إذ السجع فى هاتين العبارتين تام لا عيب فيه وإن لم يتطابق اللفظان فى جميع الحركات

على أن المؤلف لم يلتزم فى جميع كتابه تلك الدقة فى الازدواج والسجع ، بل كثيراً ما يكتفى باتفاق أواخر العبارات فى الوزن وإن لم تتفق فى الحروف ، بل قد يغفل الازدواج والسجع إغفالاً تاما

ومنها ما سماه : (تركا للغامض على حاله من الغموض والإبهام) وقد أورد من ذلك عبارة ذكرها التوحيدى فى معرض الحديث عن صيانة النفس والقناعة وصعوبتهما على الإنسان ، وشدة احتمالها ، والمشقة الشديدة فى التخلق بهما ، فقال ما نصه : « وصيانة النفس حسنة إلا أنها كلفة مُحرِجةٌ إن لم تكن لها أداةٌ تُجِدُّها ، وفاشيةٌ تَمُدُّها ، وترك خدمة السلطان غيرُ الممكن ، ولا يستطاع إلا بدينٍ متين » الخ . وقد خفى على الناقد